# واقـع تحـريـر تجـارة السـلـع البيئيـة في الـدول العربيـة

**صالح فلاحي**

أستاذ الاقتصاد الدولي في جامعة باتنة ــ الجزائر.

fellahis@yahoo.com.

**ليلى شيخة**

أستاذة مساعدة في مقياس الاقتصاد الدولي
في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ــ الجزائر.

leila.chikha@gmail.com.

## مقدمة

كان الهدف من إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، ومنظمة التجارة العالمية، هو التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، وإزالة كل ما من شأنه أن يحول دون تجسيد حرية التجارة بين الأمم. ولكن ما انفكت الدول الأعضاء في المنظمة تخوض مفاوضات شاقة حول نسب التخفيض والسلع التي تطالها.

وقد اتخذت فكرة تخفيض الرسوم الجمركية على السلع والخدمات منعرجاً حاسماً في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ في الدوحة، إذ تم الاتفاق على المضي في التفاوض حول تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية (Environmental Goods and Services (EGS)) من العوائق الجمركية وغير الجمركية، ولا سيما تلك التي تشكّل أهمية تصديرية للدول النامية.

وقد استقطب هذا النوع من السلع المهتمين بعد أن فرضت المواضيع المتعلقة بالبيئة نفسها بحدّة على الساحة الدولية، وبعد أن بلغ الاختلال البيئي حدّاً ينذر بنتائج وخيمة على هذا الكوكب، وعلى مستقبل الأجيال القادمة، فأضحى الحفاظ على البيئة قضية مصيرية ومطلباً ملحّاً عند مزاولة أي نشاط اقتصادي. وفي هذا السياق، ظهر نقاش حول التفاعل بين التجارة والبيئة من حيث تأثر هذه الأخيرة سلباً بالتجارة، ولا سيما عند نقل المواد الخطيرة، ومن حيث إمكانية تعطيل القوانين البيئية لحرية التجارة. وهكذا تجلّت العلاقة الوطيدة بين هذين المتغيّرين وتأثيرهما في القدرة التنافسية الصناعية والتصديرية لاقتصاديات الدول.

ومن الطبيعي أن يثار الجدل حول الآثار الإيجابية التي قد تنجم عن تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في الدول النامية، إذ يعتقد بأن ذلك قد يساهم في الحفاظ على البيئة، وترقية النمو الاقتصادي، ودفع التنمية المستدامة قدماً، كما يمكن أن ينتقل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية لنشر المعارف والتكنولوجيا النظيفة، وإتاحة السلع غير الملوّثة، ممّا يساهم في خدمة المستهلك والبيئة على حدّ سواء.

ومن المنطقي أن تَصدُق مثل هذه الحقائق على الدول العربية، باعتبارها دولاً في أمسّ الحاجة إليها. غير أن الواقع قد يناقض هذا المنطق، ولا سيما أن النسبة الكبرى من صادرات الدول العربية تقتصر على المواد الأولية التي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من السلع البيئية. وفي ضوء ما سبق، سيتم من خلال هذا البحث التعرّف إلى طبيعة السلع البيئية، وإجراء مسح للجهود الدولية الرامية إلى تصنيفها، كما سيتمّ الكشف عن وضعية الدول العربية حيال هذا النوع من السلع.

## أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ما تحقق من جهود في ظلّ التبادل بالسلع البيئية. لذلك كان التركيز على المحاولات المتعدّدة للمنظمات الدولية المعنية، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat)، ومؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC)، على اعتبار أن هذه المنظمات أكثر أهمية وقدرة على وضع إطار يوضح مدى فعالية السلع البيئية في ظلّ المتغيّرات السريعة في عالم اليوم. ويكمن الغرض الأساسي من هذا العمل في معرفة موقع الدول العربية ممّا يجري في ميدان تجارة السلع البيئية، ممّا يمكّنها في المستقبل من رسم الإطار الذي يؤهلها للمنافسة الدولية، بفضل تجاوبها مع المعايير التقنية التي تفرضها الدول المتقدمة واستغلال إمكانياتها الكامنة.

## منهجية البحث

سيتمّ في هذا البحث الاطلاع على واقع تجارة السلع البيئية في الدول العربية[١] مع غيرها من دول العالم خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٦)، وذلك بتحليل البيانات عن الصادرات والواردات بعد جمعها. وقد تم جمع البيانات على مرحلتين: **الأولى** تتمثل في تصنيف السلع باستخدام نسخة عام ١٩٩٢ للنظام المنسّق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها عند مستوى ستة أرقام (6-Digit HS Code: Harmonized Commodity Description and Coding System)، وهو التصنيف الذي تتبناه الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية لتسهيل معرفة السلع. وفي مرحلة **ثانية** تم استخدام رموز السلع لاستنطاق قاعدة بيانات الأمم المتحدة بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ للحصول على الإحصائيات التفصيلية المتعلقة بصادرات وواردات الدول العربية من السلع المقابلة للرموز المستخدمة لكل سلعة على حدة ولكل دولة على حدة. وأسفر البحث في قاعدة البيانات عن ٢٦,٠٣٩ تسجيلاً خاصاً بالواردات، و١٣,٢٩٧ تسجيلاً خاصاً بالصادرات، تم تبويبها وترتيبها على عدة خطوات في جداول، وتم عرضها في صورتها النهائية في الشكلين الرقمين (٢) و(٣)، وتشمل الأرقام المتحصل عليها التجارة البينية العربية في السلع البيئية[٢].

# أولاً: تعريف السلع البيئية

على الرغم من الجهود المبذولة منذ التسعينيات من القرن العشرين لتعريف السلع البيئية، إلا أن الدول لم تتفق بعد على تعريف جامع لها. ويعود ذلك إلى الخلفيات النفعية التي استندت إليها الدول التي لديها مساهمات لتعريف السلع البيئية، والمعايير المعتمدة في التصنيف، بالإضافة إلى صعوبة مجاراة التطور التكنولوجي الذي يساهم في ظهور سلع جديدة باستمرار، ممّا يجعل عملية حصر المجموعة الكاملة للسلع البيئية في غاية من الصعوبة.

وقد أشارت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن نصف عدد السلع البيئية التي يمكن استخدامها في السنوات العشر أو الخمس عشرة التي تلي عام ٢٠٠٣ ما زالت

(١) تضمّ قائمة الدول العربية التي شملها البحث: الإمارات العربية المتحدة، العربية السعودية، قطر، البحرين، العراق، سورية، جيبوتي، جزر القمر، الأردن، لبنان، عُمان، اليمن، الكويت، مصر، ليبيا، تونس، السودان، الجزائر، المغرب، موريتانيا، الصومال، فلسطين.

(٢) لتعذّر إدراج الجداول التي تم الحصول عليها من خلال استنطاق قاعدة البيانات في متن البحث أو كملاحق، يمكن الاتصال بالباحثيْن لمن يودّ الاطلاع عليها.

غير معروفة بعد[٣]. ومهما كانت الاختلافات، فإن السلع والخدمات البيئية تعبّر فقط عن تلك المجموعة من السلع والخدمات التي حظيت باهتمام خاص في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١. وهذه تنقسم إلى قسمين:

### ١ ـ التكنولوجيات البيئية التقليدية (Established Environmental Technologies (EET))

وتسمّى اختصاراً بالصنف (أ) (Class A). ويمكن القول إنها تكنولوجيا معدّة أساساً لأغراض بيئية كما تدل عليها التسمية. ويتعلق هذا النوع بالمواد المصنّعة والسلع المستخدمة بصفة مباشرة لتأمين الخدمات البيئية[٤]، كمعالجة المياه المستعملة وإدارة النفايات الصلبة والتحكّم في تلوث الهواء[٥]. ومن أمثلة السلع التي تنتمي إلى هذا الصنف، الصمامات، وأدوات الترشيح (التصفية)، والمضخّات، وآلات الضغط (ضغط الهواء أو الغاز)، والصهاريج، والحاويات، والمواد الكيميائية المستخدمة في تصفية المياه، وأقنعة التخفيف من الضوضاء[٦].

### ٢ ـ المنتجات المفضلة بيئياً (Environmentally Preferable Products (EPP))

وتعرف أيضاً بالصنف (ب) (Class B). وقد ورد في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن هذا النوع يتضمن المواد الصناعية والاستهلاكية غير المعدّة خصيصاً للأغراض البيئية، غير أن لإنتاجها أو استخدامها النهائي أو التخلّص من مخلّفاتها آثاراً سلبية ضئيلة، أو آثاراً إيجابية كامنة، في البيئة، قياساً إلى مواد بديلة تؤدي الوظيفة نفسها أو توفر المنافع نفسها[٧].

ويفيد التعريف أن السلع التي تنتمي إلى هذا الصنف لها فائدة بيئية على الأقل في مرحلة من مراحل دورة حياة المنتَج[٨]، وهي عادة ما تستخدم للتطبيقات المنزلية أو لأغراض تجارية، ومنها المطاط الطبيعي، والمواد الزراعية العضوية، والصباغ الطبيعي، والصابون العضوي الخالي من الفوسفات، والصمغ، واللدائن، والتجهيزات المستخدمة في

(٣) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Environment Review 2003* (New York; Geneva: UNCTAD, 2004), p. 35.

(٤) Edmundo Claro and Nicolas Lucas, «Trade Flows and Domestic Policy Considerations in Environmental Goods,» *Delivering Sustainable Development in Negotiations on Environmental Goods and Services*, An ICTSD Informal Roundtable (Geneva) (12-13 October 2006), p. 4.

(٥) «Environmental Goods: Trade Statistics of Developing Countries,» in: Trade and Development Board, Commission on Trade in Goods and Services, and Commodities Expert Meeting on Definition and Dimensions of Environmental Goods and services in Trade and Development (Geneva 9-11 July 2003), document no. TD/B/COM.1/EM.21/CRP.1 (3 July 2003), p. 2, <http://r0.unctad.org/trade_env/test1/meetings/egs/crp.pdf>.

(٦) Claro and Lucas, «Trade Flows and Domestic Policy Considerations in Environmental Goods,» p. 4.

(٧) UNCTAD, *Trade and Environment Review 2003*, p. 2.

(٨) Robert M. Hamwey, «Environmental Goods: Where Do the Dynamic Trade Opportunities for Developing Countries Lie?,» International Centre for Trade and Sustainable Development -ICTSD (Geneva) (27 December 2005), p. 5, <http://www.ictsd.org/ministerial/hongkong/tds/Documents/hamway.pdf>.

توليد الطاقة النظيفة (أو المتجدّدة)، والإيثانول، والوقود النظيف أو المتجدّد[٩].

## ثانياً: الجهود الرامية إلى تصنيف السلع البيئية

أوصت الفقرة ٣١ من اتفاق الدوحة الدول المشاركة فيه بالدخول في مفاوضات حول ثلاث نقاط:

تتمثل النقطة **الأولى** في العلاقة بين القوانين السائدة في ظلّ منظمة التجارة العالمية، والالتزامات التجارية الخاصة التي تنصّ عليها الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، والبحث في إمكانية اقتصار تطبيق قوانين المنظّمة على الدول الأعضاء في تلك الاتفاقيات.

وتتعلق النقطة **الثانية** بآليات التبادل المنتظم للمعلومات بين أمانات تلك الاتفاقيات واللجنة المعنية في منظمة التجارة العالمية.

أما النقطة **الثالثة**، فتركّز على تخفيض الرسوم الجمركية والعوائق غير الجمركية أمام تجارة السلع والخدمات البيئية، والعمل على إزالتها إن أمكن[١٠].

لقد واجهت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية صعوبات جمّة في التفاوض حول تحرير تجارة السلع البيئية، ولا سيما أنها انطلقت في هذه العملية دون أن تتفق على تعريف موحّد لها. وتكمن أهمية الاتفاق على التصنيف والتعريف في تمكين الدول من تناول السلع بسهولة، ممّا جعل عملية التصنيف في حدّ ذاتها تخضع للتفاوض، وقد واجهت بدورها صعوبات على الرغم من الجهود التي سبقت هذه المحاولة.

### ١ ـ تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

لقد ظهرت المحاولات الأولى لتعريف صناعات السلع والخدمات البيئية في بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث بادرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٩٢ إلى وضع قائمة لها بالاستعانة بمختلف المعطيات حول الإنتاج والتشغيل والتجارة والبيئة والاستثمار والبحث والتطوير، وذلك للوصول إلى حلّ للمشاكل البيئية المترتبة عن تزايد حدة التنافس الصناعي في الدول المتقدمة من تلويث للجو والمياه والتلوث الصوتي[١١].

وفي عام ١٩٩٥ تمكنت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالتعاون مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Statistical Office of the European Communities (EUROSTAT))،

(٩) Claro and Lucas, «Trade Flows and Domestic Policy Considerations in Environmental Goods,» p. 4.

(١٠) Lynn Mytelka, «Technology Transfer Issues in Environmental Goods and Services: An Illustrative Analysis of Sectors Relevant to Air-Pollution and Renewable Energy,» International Centre for Trade and Sustainable Development - ICTSD (Geneva) (April 2007), Issue Paper no. 6, p. 11.

(١١) Fahmida A. Khatun, «Environmental Debates in the WTO: Defining Bangladesh's Interests, Centre for Policy Dialogue-CPD,» Bangladesh: CPD, Occasional Paper Series, Paper no. 35 (Dhaka) (February 2004), p. 28.

من وضع أول قائمة للسلع والخدمات البيئية بناء على منطق يقضي بتمييز صناعات السلع والخدمات البيئية على أساس مقاربة الاستخدام النهائي، أو ما يعرف بـ «End Use Approach»، ممّا جعل منتجات مثل المواد الغذائية العضوية تغيب عن قائمة التصنيف، على الرغم من أنها تتوافق مع شروط حماية البيئة. وطالما كان الطلب على هذا النوع من السلع في تنام مستمر، فقد اعتبرت بعض الدول هذا الغياب تضييعاً لفرص سانحة كان من المحتمل أن تستفيد منها الدول النامية، باعتبارها مُصدّراً مهماً لهذه السلع(١٢).

وعرّف المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصناعات البيئية بأنها النشاطات التي تنتج منها سلع وخدمات لقياس ومنع التدهور البيئي الذي يتعرّض له الماء والهواء والتربة، وتخفيفه وتفاديه أو الحدّ منه أو علاجه، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالنفايات والضجيج(١٣). وتم تقسيمها وفقاً لهذا التعريف إلى ثلاث مجموعات: إدارة التلوث، والمواد والتكنولوجيات الأنظف، وإدارة الموارد الطبيعية (Pollution Management, Cleaner Technologies and Products, and Resource Management). وبالرجوع إلى التعريف الوارد في بداية هذا البحث، تندرج السلع المفضلة بيئياً (EPP) ضمن المجموعتين الأخيرتين(١٤).

وعليه، فإن قائمة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تضم ١٦٤ منتَجاً، منها قائمة بـ ١٣٢ منتَجاً لديه ما يقابله وفق الترميز الجمركي المنسّق ذي الستة أرقام (6-digit HS Code)، وهي بدورها تتضمن ٢٥ منتَجاً تمثل مواد معدنية وكيميائية تستخدم في معالجة المياه والنفايات والصرف الصحي، وفي أنظمة الطاقات المتجدّدة، و٩٧ منتَجاً تمثل المصنوعات التي تدخل كمركبات في الأنظمة والهياكل القاعدية المستعملة لتقديم خدمات بيئية. والمتبقي من ١٦٤ منتَجاً ليس لديها ما يعبّر عنها وفق الترميز المنسق، وهذه تمثل في الواقع السلع البيئية البحتة ((Environmentally Sound Technologies (EST))، وتعرف أيضاً بالتكنولوجيات النظيفة، مثل وسائل النقل الكهربائية وأنظمة توليد الطاقة(١٥).

## ٢ ـ تصنيف رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC)(١٦)

بعد أن اهتدت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى وضع أول قائمة للسلع البيئية، بادرت رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي عام ١٩٩٨ إلى القيام بمحاولة مماثلة

---

(١٢) Mytelka, «Technology Transfer Issues in Environmental Goods and Services, An Illustrative Analysis of Sectors Relevant to Air-Pollution and Renewable Energy,» pp. 14-15.

(١٣) «Activities which produce goods and services to measure, prevent, limit, minimise or correct environmental damage to water, air and soil, as well as problems related to waste, noise and eco-systems. This includes cleaner technologies, products and services that reduce environmental risk and minimise pollution and resource use,» in: Khatun, «Environmental Debates in the WTO: Defining Bangladesh's Interests, Centre for Policy Dialogue-CPD,» p. 28.

(١٤) UNCTAD, *Trade and Environment Review 2003*, p. 35.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٦) Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC).

كإجراء مسبق لتعديل الرسوم الجمركية، وتحرير تجارة مجموعة محدّدة من السلع بين الدول الأعضاء. وتمّ التفاوض حول منتجات القطاعات الصناعية التي قد يؤدي تحريرها إلى إفراز آثار إيجابية في التجارة والاستثمار والنمو الصناعي في دول المجموعة(١٧). وقد تمخّض عن هذا الجهد وضع قائمة تضمّ ١٠٩ منتَجات، منها ١٠٤ لديها مقابل وفق الترميز المنسّق(١٨).

ومن منطلق قناعة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بأهمية تكامل الأهداف البيئية، وأهداف تحرير التجارة لجميع الدول، فقد اعتبرت المنظمة إطاراً دولياً مناسباً لاستكمال التفاوض المتعدد الأطراف. وقد حدّد الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ كآخر أجل للتفاوض حول السلع البيئية. وعندما انطلقت العملية في إطار مجموعة التفاوض المختصة بقضايا دخول الأسواق ((Negotiating Group on Market Access (NGMA)، تم تداول القائمتين المعدّتين من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي. وقد انقسمت الدول المتفاوضة إلى فريقين: **أحدهما** يؤيد الاعتماد على القائمتين، و**الآخر** يرفض اعتبارهما قاعدة صالحة للشروع في التفاوض(١٩).

وقد اختير الترميز المنسّق كلغة للتعبير عن السلع البيئية، غير أن هذا الاختيار لم يكن مناسباً إلى درجة كبيرة، إذ وجد أن العديد من السلع التي تحتويها قائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية غير معبَّر عنها وفق الترميز المنسق ذي الستة أرقام، ممّا يصعّب عملية التفاوض بشأنها(٢٠). ومن المشاكل العويصة التي واجهتها المفاوضات، عدم التوافق بين القائمتين عند التعبير عن السلع بالترميز المنسّق، كما أن السلع المشتركة بين القائمتين لا تمثل إلا ٣٠ بالمئة من العدد الكلي للسلع(٢١). وبعد الجدل في العديد من القضايا، اتضح أن الخلاف بين الدول مردّه إلى النقاط الآتية:

- كيف يمكن تصنيف السلع التي لها عدة استخدامات نهائية تختلف عن الاستخدام البيئي؟
- هل يعدّ الاستخدام النهائي معياراً كافياً لتعريف السلع البيئية؟
- هل يمكن إدخال طرق العملية الإنتاجية (Production Process Methods) كمعيار جديد للتصنيف؟
- كيف يمكن للترميز المنسّق أن يستوعب كل السلع محل التفاوض؟
- كيف يمكن معالجة المفهوم النسبي لعبارة «صديق للبيئة»(٢٢)؟

(١٧) Khatun, «Environmental Debates in the WTO: Defining Bangladesh's Interests, Centre for Policy Dialogue-CPD,» pp. 28-29.

(١٨) UNCTAD, *Trade and Environment Review 2003*, p. 3.

(١٩) Khatun, Ibid., p. 33.

(٢٠) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Environment Review 2003*, p. 3.

(٢١) Khatun, Ibid., p. 29.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

وإلى غاية عام ٢٠٠٥ كانت المفاوضات في ظلّ منظمة التجارة العالمية مقتصرة على السلع البيئية من الصنف (أ)، أما الصنف (ب) فلم تدرج منه إلا القليل من السلع.

## ٣ ـ تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)[٢٣]

تم في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ٢٠٠٥ تقديم مبادرة تختلف عن تلك التي ساهمت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي. وهنا وضعت قائمة تضم عدداً محدوداً من السلع الأساسية المفضلة بيئياً، التي تمثل أهمية تصديرية للدول النامية، أطلق عليها «UNCTAD EPP-Core List». وحاولت الأونكتاد من خلالها تفادي التعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية التي تقضي بعدم السماح بتمييز السلع حسب طرق إنتاجها كما طالبت به الدول النامية، بل اعتمدت في إعداد القائمة على الخصائص البيئية لاستخدام تلك السلع والتخلّص من مخلفاتها[٢٤]، كما أنها لا تضمّ السلع المفضلة بيئياً على سلع مماثلة.

وتتضمن قائمة الأونكتاد، على سبيل المثال، الألياف الطبيعية والصباغ والصابون الطبيعي. وصنّف الغاز الطبيعي والوقود النظيف في قائمة خاصة بالتكنولوجيا الأنظف (Cleaner Technologies (CT)) ووقودها (CT-Fuel)[٢٥]. وعلى الرغم من ذلك، ظلّت القائمة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي تحظى بتأييد أغلب الدول.

تحتوي القائمة على ٥٤ سلعة مشتركة، ويبيّن الشكل الرقم (١) أن النسبة الكبيرة من السلع الواردة في القائمتين المقترحتين من الجانبين تنتمي إلى الصنف (أ) من السلع البيئية التي تعدّ ذات أهمية تصديرية بالنسبة إلى الدول المتقدمة، بينما لا تحتوي القائمتان إلا على جزء بسيط من السلع التي تنتمي إلى الصنف (ب)[٢٦] التي تعدّ ذات أهمية تصديرية بالنسبة إلى الدول النامية، وهذا ما دفعها إلى محاولة وضع قائمة خاصة بها، وركّزت أساساً على إضافة سلع أخرى إلى قائمة الصنف (ب)، كالمواد الأولية والموارد الطبيعية المستهلكة، كالغذاء، ومستحضرات التجميل، ومواد الرعاية الصحية، والألبسة، والأثاث، والأدوات المنزلية، ومواد البناء.

---

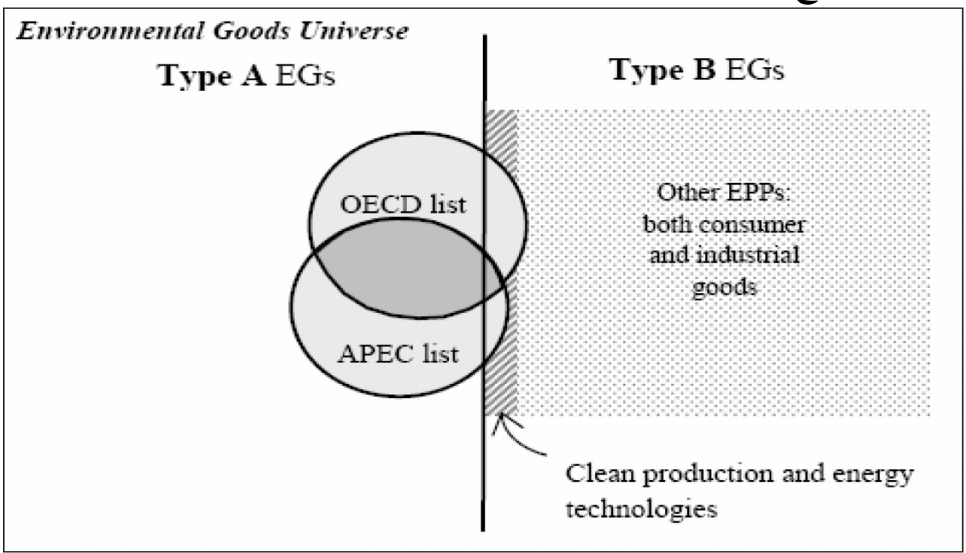
(٢٣) United Nations Conference on Trade and Development.

(٢٤) Sustainable Development and Productivity Division of the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), «The Liberalization of Trade in Environmental Goods and Services in the ESCWA and Arab Regions,» ESCWA (22 October 2007), Document no. E/ESCWA/SDPD/2007/WP.1, p. 13, <http://css.escwa.org.lb/sdpd11-13nov07/ESCWA-EGS-Study. pdf>.

(٢٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقتي الإسكوا والدول العربية،» الأمم المتحدة (الإسكوا) (٢٠٠٧)، الوثيقة الرقم /E/ESCWA/SDPD/2007 WP.1، ص ١٨، <http://css.escwa.org.lb/sdpd11-13nov07/ESCWA-EGS-Study-AR.pdf>.

(٢٦) المصابيح الفلورية والورق «المرسكل» (المعاد تدويره) والدهانات ذات التركيب المائي وغيرها، وهي موضحة في الشكل بالجزء المخطط من الصنف (ب)، *Clean Production and Energy Technologies.*

## الشكل الرقم (١)
## السلع البيئية وفق القائمة المشتركة ((OECD & APEC (O + A List




**المصدر**: Robert M. Hamwey, «Environmental Goods: Where Do the Dynamic Trade Opportunities for Developing Countries Lie?» International Center for Trade and Sustainable Development-ICTSD (Geneva, 2005), p. 4.

غير أن قوانين منظمة التجارة العالمية إلى غاية عام ٢٠٠٥ لم تكن تسمح بالتمييز بين السلع، حسب طريقة صنعها، ممّا يجعل الدول النامية تركّز جهودها في تعريف السلع من الصنف (ب) على الاستخدام النهائي لها، والتخلّص من مخلفاتها[٢٧]. وعليه، سيتم التركيز على السلع من هذا الصنف، باعتبارها نالت حظها من التفاوض، بخلاف السلع من الصنف (ب) التي لم تحظ بذلك.

وللإشارة، فإن قوائم السلع البيئية التي اقترحتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لا تعدّ الوحيدة، حيث قدمت العديد من الدول المتفاوضة اقتراحات مختلفة تعتمد على معايير متباينة. ولتحديد قوائمها الخاصة، أعطت كندا، واليابان، والولايات المتحدة، تعاريف واسعة للصناعات البيئية، بينما عمدت دول أخرى إلى تضييق المفهوم، مثل إيطاليا وألمانيا والنرويج،

(٢٧) Hamwey, «Environmental Goods: Where Do the Dynamic Trade Opportunities for Developing Countries Lie?,» p. 5.

يمكن الاطلاع على القائمة الموحدة للسلع البيئية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، منظمة حسب نوع الخدمات البيئية المقدمة، ومرمزة حسب التصنيف (HS) ذي الستة أرقام على الموقعين: < http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regdnld.asp?Lg = 1 >, and Environmental Goods: Trade Statistics of Developing Countries».

وهذه حصرت السلع البيئية في النشاطات المعدّة خصيصاً لمنع التلوث، والخدمات التجارية ذات العلاقة، مثل الهندسة والبحث والتطوير والعمل الاستشاري[٢٨].

## ثالثاً: العوائق التي تعترض صادرات الدول العربية من السلع البيئية

إن العقبات التي تعترض صادرات الدول العربية من السلع البيئية لا تختلف في الواقع عن تلك التي تعانيها الدول النامية في مجملها، وهي لا تتمثل بتاتاً في الرسوم الجمركية، باعتبار أن الرسوم المطبّقة على واردات الدول المتقدمة من السلع البيئية التي تأتيها من الدول النامية تعدّ منخفضة. وقد بلغ المتوسط المرجّح لتلك الرسوم عام ٢٠٠١ ما يعادل ١ بالمئة أو أقل من ذلك بالنسبة إلى الصنف (أ)، و٢ بالمئة بالنسبة إلى الصنف (ب)[٢٩]، بينما بلغت الرسوم التي فرضتها الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) على وارداتها من الصنف (أ) ما نسبته ١٠ بالمئة، وبالنسبة إلى السلع المفضلة بيئياً ٢ بالمئة، حسب قائمة الأونكتاد[٣٠]. ومن ثم، فإن العوامل التي تعتبر فعلاً عراقيل في وجه صادرات الدول العربية تتمثل في العوائق غير الجمركية، وهي ذاتها التي تتعرّض لها باقي المنتجات الصناعية للدول النامية.

وقد تم تأكيد هذه الحقيقة في الدراسة التي قام بها هاوس (Howse) وفان بورك (Van Bork) عام ٢٠٠٦، ولم يؤيدهما في ذلك بحث أنجزه ر. ستينبليك (R. Steenblik) وم. كينيت (M. Kennet) في دراسة أنجزاها على سبع عشرة دولة عام ٢٠٠٥، حيث قلّل هذان الباحثان من أهمية العوائق غير الجمركية ومختلف العوائق الفنية. بينما أكد كاثون (Kathun) في عام ٢٠٠٤ ما توصل إليه هاوس وفان بورك، إذ تحقق من أن صادرات الدول النامية من السلع البيئية تجد صعوبة كبيرة في دخول أسواق الدول المتقدمة، لعدم قدرتها على الاستجابة للمعايير التقنية التي تفرضها تلك الدول على المنتجات المستوردة[٣١].

وقد أجرت «أتّاك» (ATTAC)[٣٢] في السياق ذاته استطلاعاً للرأي حول الموضوع عام

(٢٨) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Environment Review 2003*, p. 35.

وللاطلاع على خصوصيات الاقتراحات التي عرضتها الدول المتفاوضة، انظر: إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة، «قائمة السلع العربية البيئية للاسترشاد بها في إعداد السياسات البيئية الوطنية ومفاوضات التجارة العالمية،» **اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١١-١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ٦، <http://css.escwa.org.lb/sdpd11-13nov07/B4-ARL.pdf>.

(٢٩) Claro and Lucas, «Trade Flows and Domestic Policy Considerations in Environmental Goods,» p. 11.

(٣٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقتي الإسكوا والدول العربية،» ص ٢٨.

(٣١) Claro and Lucas, Ibid., p. 12.

(٣٢) ATTAC: Association Pour la Taxation des Transactions Financières Pour l'Aide des Citoyennes et Citoyens.

١٩٩٨ شمل مُصدّري ومُستوردي وموزّعي السلع البيئية، ومختلف الجهات المعنية في ١٥ دولة من آسيا، و٩ اقتصاديات في أفريقيا، و٢٢ دولة من أمريكا اللاتينية والكاريبي. وخلُص الاستطلاع إلي وضع قائمة باثني عشر نوعاً من العوائق الفنية، وبعضها الآخر لم يتم تحديده، وهي موضحة في الجدول الرقم (١)(٣٣).

## الجدول الرقم (١)
## ترتيب العوائق الفنية المطبقة على الصنف (أ) للسلع البيئية

| الرتبة | نوع العائق | عدد الإجابات | الرتبة | نوع العائق | عدد الإجابات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | التقييس | ٣٦ | ٥ | القيود على التسويق | ٢١ |
| ٢ | التضييق على الواردات | ٣٤ | ٦ | الإعانات | ١٤ |
| ٣ | الملصقات والتغليف/ متطلبات التوثيق | ٣٣ | ٧ | انتهاكات الملكية الفكرية | ١٠ |
| ٤ | التنظيمات الصحية | ٢٥ | ٨ | قيود الاستثمار والعلاقات التجارية | ٩ |
| ٤ | القيود على المستوردين | ٢٥ | ٩ | قيود أخرى (غير محددة) | ٦ |
| ٤ | أساليب المعاملة التمييزية | ٢٥ | ١٠ | الحصص | ٢ |
| ٥ | قيود التوزيع والإمدادية والخدمات البنكية | ٢١ | | | |

**المصدر:** مترجم عن: Edmundo Claro and Nicolas Lucas, «Trade Flows and Domestic Policy Considerations in Environmental Goods,» *Delivering Sustainable Development in Negotiations on Environmental Goods and Services*, An ICTSD Informal Roundtable (Geneva) (12-13 October 2006), p. 13.

يبيّن الجدول الرقم (١) أن قيود التقييس التي تفرضها الدول المتقدمة تعدّ من أكثر العوائق إزعاجاً لدول العيّنة التي أجريت عليها الدراسة (ممثلة بـ ٣٦ إجابة)، تليها في الشدّة القيود على الواردات، ثم شروط التغليف، بينما يعتبر تأثير نظام الحصص ضعيفاً، إذ يحتل المرتبة الأخيرة. ومرد ذلك إلى القوانين التي تفرضها منظمة التجارة العالمية. كما أن نظام الحصص لا يمكن التنصّل منه، كما هو الحال بالنسبة إلى باقي العوائق الفنية التي يمكن أن تطبقها الدول دون أن تتعارض مع مبادئ المنظمة.

وتكمن المعضلة عند تصدير السلع البيئية من الصنف (ب) في استحالة حصول الدول المستوردة على الخصائص البيئية للعمليات الإنتاجية التي تعتمد على هذا النوع من السلع، إلا إذا صرحت بذلك الدول المصدّرة، ولا سيما أن تقديم طلب المعاملة التمييزية لهذه السلع يتطلب إجراءات معقّدة وتكاليف باهظة للحصول على الشهادة. ويمكن أن تتعدّى تلك التكاليف

(٣٣) Claro and Lucas, Ibid., p. 12.

الأرباح المنتظرة من المعاملة الضريبية المتميزة، ويستثنى من ذلك الحالات التي تكون فيها الرسوم الجمركية للدول المستوردة مرتفعة، وهذا ما لا ينطبق على الدول المتقدمة التي تعتبر رسومها المفروضة على الواردات في الأصل منخفضة. وقد ينطبق هذا الارتفاع فقط على السلع الزراعية التي تعتبر رسومها أساساً مرتفعة في الأسواق الدولية(٣٤).

## رابعاً: القائمة العربية للسلع البيئية

بدأ الاهتمام بدراسة واقع تجارة السلع والخدمات البيئية في الدول العربية بموجب قرار صادر عن مجلس جامعة الدول العربية للوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة عام ٢٠٠٣. ونُفّذ هذا القرار في شكل مبادرة قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتطبيق برنامج إقليمي حول بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة في المنطقة العربية، في إطار مشروع تنمية أوسع تابع للأمم المتحدة. وقد تمخّض عن هذه المبادرة دراسة قيمة أُعدت على مرحلتين: ركّزت الأولى (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦) على فهم ما وصلت إليه المفاوضات في منظمة التجارة العالمية حول السلع البيئية، لمعرفة سبل استفادة الدول العربية من تحرير تجارتها في هذا المجال، والوقوف على الخسائر المحتملة من التخفيضات الجمركية المراد تطبيقها. أما الثانية (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧)، فتمّ الاهتمام خلالها بإعداد دراسة تقييمية اقتصادية للقائمة المرجعية للسلع البيئية التي أعدتها اللجنة الفنية لمجلس جامعة الدول العربية للوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، في إطار الدورة الثامنة عشرة لدول هذا المجلس. وتهدف هذه القائمة إلى التنسيق بين الدول العربية في إعداد قوائمها الوطنية للسلع البيئية المراد تحريرها عند التفاوض تحت مظلة منظمة التجارة العالمية(٣٥).

وكغيرها من الدول المتفاوضة حول تحرير السلع البيئية التي تعمل على الدفاع عن مصالحها، كان لزاما على الدول العربية أن تحدّد السلع التي تمثل بالنسبة إليها أهمية اقتصادية. وفي إطار اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية المنعقد في القاهرة عام ٢٠٠٧، تم تداول القائمة الاسترشادية التي تم إعدادها في عام ٢٠٠٦، غير أنها لم تكن إلزامية، وإنما كانت بمثابة دليل. وقد تم تصنيف السلع البيئية العربية إلى خمس مجموعات متباينة(٣٦):

١ ـ **سلع بيئية رئيسية ذات أولوية في الدول العربية**: وعددها ١٤٥ منتجاً، وتم الاتفاق

(٣٤) Hamwey, «Environmental Goods: Where Do the Dynamic Trade Opportunities for Developing Countries Lie?,» p. 5.

(٣٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقتي الإسكوا والدول العربية،» ص ١-٢.

(٣٦) انظر: إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة، «قائمة السلع العربية البيئية للاسترشاد بها في إعداد السياسات البيئية الوطنية ومفاوضات التجارة العالمية،» **اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية**، ص ١٨ ـ ٩٦ متفرقة.

على أن يتم إضافتها إلى قائمة السلع البيئية في المرحلة الأولى من المفاوضات، في إطار منظمة التجارة العالمية.

٢ ـ **سلع بيئية رئيسية**: تضم ٢٣٤ منتجاً، ويتم تخفيض الرسوم الجمركية الخاصة بها على مراحل تبعاً للاحتياجات التنموية للدول العربية.

٣ ـ **سلع بيئية تكميلية**: ممثلة في ٥٥ منتجاً، وهي سلع محدودة الاستخدام للأغراض البيئية، مقارنة بالاستخدامات الأخرى، وتخص الدول العربية فقط.

٤ ـ **سلع بيئية تكميلية**: وتشمل ١٦ منتجاً، وهي خاصة بالدول العربية الأقل نمواً، مثل: السودان، وجيبوتي، وجزر القمر، واليمن، والصومال، وموريتانيا، وتخضع في تمييزها للمعايير الصحية والبيئية العالمية.

٥ ـ **سلع بيئية سلبية**: وتضم ٣٨٧ منتجاً، وتمثل مجموعة السلع التي لا تخضع لتعهدات اتفاقيات الغات، بسبب موانع بيئية وفنية واقتصادية يُحظر تحرير التجارة فيها. وإعداد هذه القائمة بالسلع التي يحظر الاتجار بها تعدّ سابقة مهمة أحرزتها الدول العربية.

وعند تصنيف السلع البيئية العربية، حسب الخدمات البيئية التي تقدمها، يلاحظ أنها لا تشمل كافة الخدمات الواردة في القائمة الموحّدة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي[٣٧]. وقد تم الاستناد في اختيار السلع البيئية العربية إلى أربعة عشر معياراً تعبّر في الواقع عن الآثار الإيجابية لتحرير تلك السلع في الاقتصاديات العربية، منها «تحقيق أهداف الحفاظ على الموارد البيئية نتيجة للتوسع في إنتاج السلع ذات الأفضلية البيئية»، وخدمة برامج التنمية وتوفير احتياجاتها من السلع البيئية المستوردة بأسعار منخفضة. وقد اعتمدت الدول العربية في استبعاد بعض السلع من القائمة على ثمانية أسباب تعبّر عن الأضرار التي قد تلحق بالمصالح البيئية العربية إذا ما تم تحرير تجارتها، منها المبالغة في منح إعفاءات جمركية لسلع لديها استخدامات متعدّدة تختلف عن الأغراض البيئية[٣٨].

وكانت قطر أول دولة عربية تساهم بمداخلات مهمة في مجال التفاوض حول السلع البيئية، وكان ذلك في ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، حيث قدمت اقتراحاً حول ترميز السلع ذات العلاقة بالغاز، وفق الترميز الجمركي المنسّق لتسهيل التعرّف عليها في المفاوضات. وفي ٢٨

(٣٧) حيث اقتصرت القائمة العربية على الخدمات الآتية: الأداء البيئي الأفضل، التحكّم في تلوث الهواء، الرصد والتقييم البيئي، ضبط الضوضاء والاهتزاز، تنظيف وتأهيل التربة، إدارة المخلفات الصلبة والخطرة، إدارة المخلفات السائلة، التكنولوجيات الأنظف والإنتاج الأنظف، إدارة الطاقة والحرارة، إدارة مياه الشرب، معدات الطاقة المتجدّدة، نظم إعادة التدوير، المنتجات ذات الأفضلية البيئية، واستخدام المخلفات والخردة. انظر: المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٨) للاطلاع على القائمة التفصيلية للمبررات الإيجابية للتصنيف والقائمة التفصيلية لمبررات استبعاد بعض السلع من التصنيف، انظر: إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة، «قائمة السلع العربية البيئية للاسترشاد بها في إعداد السياسات البيئية الوطنية ومفاوضات التجارة العالمية،» **اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية**، ص ١٦ ـ ١٧.

كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ركّز الاقتراح على التفاوض بشأن الوقود والتكنولوجيا الكفوءة والأقل إنتاجاً لانبعاث غاز الكربون والملوثات الأخرى. وفي ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ دار النقاش حول السلع البيئية بصفة عامة(٣٩). وقد شاركت مصر أيضاً باقتراحات، وحاول الأردن إعداد قائمة وطنية بالسلع البيئية في عام ٢٠٠٥ يمكن استغلالها في التفاوض(٤٠).

## خامساً: تجارة السلع البيئية في الدول العربية

تعاني الدول العربية كغيرها من دول العالم التأثيرات السلبية التي يخلفها تطور النشاط الاقتصادي في البيئة، وفي حياة الأفراد، نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد الذي يسهم في نضوب الثروات غير المتجدّدة. وقد أدى النمو الديمغرافي السريع فيها إلى زيادة الطلب على خدمات التخلّص من النفايات الناتجة من الاستهلاك، وخدمات الصرف الصحي، ومعالجة المياه الملوثة، وإمداد المناطق الحضرية والريفية على حد سواء بالمياه الصالحة للشرب، ممّا فرض على الحكومات العربية ضغوطاً وتحديات جديدة للاستجابة لهذه المتطلبات التي تعمل، دون شك، على تحسين ظروف معيشة مواطنيها. فمالت الدول العربية إلى الرغبة في اقتناء السلع والتكنولوجيات البيئية، بهدف تقديم الخدمات البيئية والتقليل من تلك التأثيرات السلبية لنمو النشاط الاقتصادي.

ويمكن توفير تلك الخدمات، إما عن طريق تشجيع المنتجين المحليين على الاستثمار في إنتاج السلع البيئية، أو تحرير تجارتها لتمكين أصحاب المصانع من استيراد مدخلات بيئية بأسعار أقل، تسهل الامتثال لشروط الحفاظ على السلامة البيئية المفروضة على الصناعة، وتساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج.

ومن ثم، فإنه لا يمكن الوقوف على الآثار البيئية الإيجابية لتخفيض الرسوم الجمركية في السلع البيئية التقليدية، إلا إذا أدى ذلك إلى تخفيض تكاليف الصناعات عند امتثالها للتنظيمات البيئية(٤١)، كما أن تخفيض الرسوم على الصنف (ب) يعدّ ضرورياً قياساً إلى الطلب الدولي المتزايد على تلك السلع. إن تخفيض الرسوم على هذه السلع يؤدي حتماً إلى تخفيض تكاليف الحصول عليها من طرف المستهلك النهائي، ممّا يسهم في إيجاد فرص كبيرة لتوسيع

(٣٩) انـظـر: Sustainable Development and Productivity Division of the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), «The Liberalization of Trade in Environmental Goods and Services in the ESCWA and Arab Regions,» ESCWA, p. 56,

الوثائق الخاصة بالاقتراحات التفصيلية لدولة قطر، انظر: TN/TE/W/27 and TN/MA/W/33, TN/TE/W/19 and TN/MA/W/24, TN/TE/W/14.

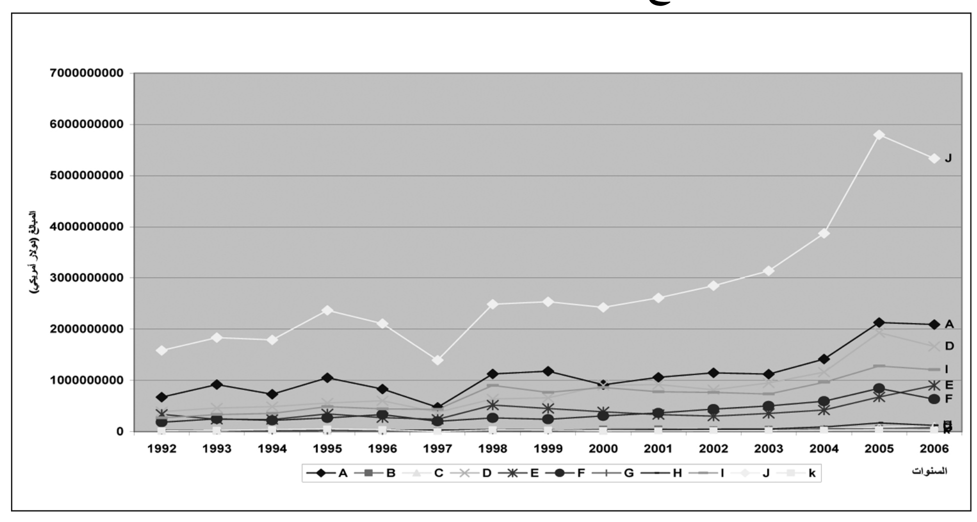
(٤٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقتي الإسكوا والدول العربية،» ص ١ ـ ٢ و١٠.

(٤١) Robert Howse and Petrus B. Van Borkm, «Options for Liberalising Trade in Environmental Goods in the Doha Round,» ICTSD Project on Environmental Goods and Services (Geneva), Issue Paper no. 2 (July 2006), p. 5.

الصادرات، وضمان الاتجاه نحو صناعات وخدمات كثيرة حفاظاً على البيئة[٤٢].

وتعدّ السعودية والإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر، وبدرجة أقل المغرب وتونس ومصر والأردن، من أهم الدول العربية التي قامت بخطوة جادة نحو فتح قطاع الخدمات البيئية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في معالجة المياه وإدارة النفايات الصلبة[٤٣].

## الشكل الرقم (٢)
## واردات الدول العربية من دول العالم من الصنف (أ) للسلع البيئية مقسمة حسب نوع الخدمة البيئية خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٦)




**ملاحظات**: مفتاح الشكل: A: التحكم في تلوث الهواء؛ B: المواد الفعالة النظيفة؛ C: العمليات والتكنولوجيات الفعالة النظيفة؛ D: التقييم والتحليل والرصد البيئي؛ E: إدارة وتخزين الطاقة والحرارة؛ F: ضبط الضوضاء والاهتزازات؛ G: تنظيف وإعادة تأهيل التربة؛ H: معدات الطاقات المتجدّدة؛ I: إدارة النفايات الصلبة؛ J: إدارة المخلفات السائلة؛ K: إمداد المياه.

**المصدر**: تم إعداد هذا الشكل باستنطاق قاعدة بيانات الأمم المتحدة، كما تم توضيحه في منهجية البحث.

يبيّن الشكل الرقم (٢) أن السلع البيئية ذات العلاقة بإدارة الملوّثات السائلة استحوذت على النصيب الأكبر من الواردات طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٦، تليها السلع ذات العلاقة بالتحكّم في تلوث الهواء، متبوعة بسلع التحليل والتقييم والرقابة البيئية، ثم إدارة النفايات الصلبة. وبينما كانت واردات السلع المستخدمة في إدارة وتخزين الطاقة

(٤٢) Hamwey, «Environmental Goods: Where Do the Dynamic Trade Opportunities for Developing Countries Lie?,» p. 6.

(٤٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقتي الإسكوا والدول العربية،» ص ١٥.

الحرارية تميل إلى الارتفاع في العام الأخير، فإن باقي السلع تميل إلى الانخفاض. أما واردات الدول العربية من السلع المتعلقة ببقية الخدمات البيئية، فهي متدنية وتكاد لا تذكر.

ويلاحظ أن نصيب السلع المستخدمة في إدارة الملوثات السائلة يتراوح ما بين ٤١ بالمئة و٦٦ بالمئة من الحجم الكلي للواردات من السلع البيئية من الصنف (أ) طيلة الفترة الموضحة في الشكل الرقم (٢)[٤٤]، مما يدل على أهميتها في اقتصاديات الدول العربية التي تعاني مشكلة ندرة المياه، نتيجة محدودية مخزونها من المياه السطحية والجوفية، وانخفاض معدل التساقط، وزيادة الطلب على المياه لتطوير نشاط القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي. وهذا ما دفع، ويدفع، الدول العربية إلى المزيد من الاهتمام بتنقية المياه الملوثة وتحلية مياه البحر، ومن ثم توفير الوسائل الضرورية لذلك.

إن انخفاض واردات معدات الإمداد بالمياه ليس في صالح الدول العربية إطلاقاً، والملاحظة نفسها تنطبق على السلع المتعلقة بإنتاج الطاقات المتجدّدة التي تعتبر منخفضة مقارنة بباقي السلع. ومردّ ذلك إلى الاعتماد على الوقود لتوليد الطاقات النظيفة، كالطاقة الكهربائية، بدل الاعتماد على المياه لتوليدها لمحدودية هذا العنصر، ممّا يؤثر في نقاوة الهواء.

وفي هذا السياق، يلاحظ أن الأردن والسعودية وسورية والعراق ولبنان تلجأ إلى النفط لتوليد الطاقة الكهربائية التي تحتاجها، بدل الاعتماد على الغاز الذي يعدّ طاقة نظيفة نسبياً، ممّا يرفع من انبعاث أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين، وثاني أكسيد الكربون، مع ما لذلك من آثار سلبية في نقاوة الهواء[٤٥]. وممّا يزيد الطين بلة هو انبعاث الغازات من المركَبَات القديمة في الوقت الذي تتجه فيه باقي دول العالم تدريجياً إلى تشجيع استخدام وسائل النقل التي تعتمد في حركتها على الطاقة الشمسية والطاقة الكهربائية.

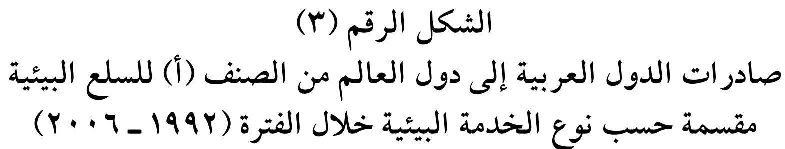
وينعكس انخفاض واردات معدات التخلص من النفايات الصلبة سلباً على قدرة الدول العربية على توفير هذه الخدمة بطريقة سليمة، ممّا يساهم في تعميق مشكلة ندرة المياه الصالحة للشرب، بسبب السموم التي ترشحها النفايات الصلبة في المياه الجوفية، وتلويث الهواء عند حرق تلك النفايات التي تنبعث منها غازات سامة كالديوكسين[٤٦]. وتحتل واردات السلع ذات العلاقة بإدارة النفايات الصلبة مرتبة متقدمة نسبياً، كما يظهر ذلك في الشكل الرقم (٢). ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذا التقدم إحرازاً مُهماً إذا ما تم استخدام المواد المستوردة في جمع النفايات، وليس في التخلص منها. وفي عام ٢٠٠٥ تراوح نصيب واردات السلع البيئية من الحجم الكلي للواردات العربية بين ٣ بالمئة و١٢ بالمئة، وسجلت أعلى نسبة في قطر، يليها السودان بـ ١٠ بالمئة[٤٧].

(٤٤) تمّ حساب النسب بالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة.

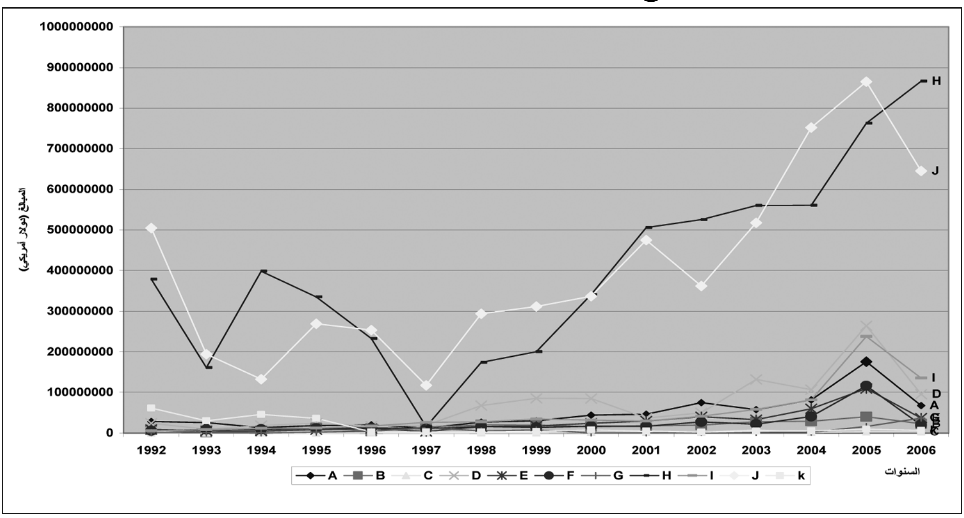
(٤٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقتي الإسكوا والدول العربية،» ص ٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤١.



## الشكل الرقم (٣)
## صادرات الدول العربية إلى دول العالم من الصنف (أ) للسلع البيئية مقسمة حسب نوع الخدمة البيئية خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٦)




**ملاحظات**: مفتاح الشكل: A: التحكم في تلوث الهواء؛ B: المواد الفعالة النظيفة؛ C: العمليات والتكنولوجيات الفعالة النظيفة؛ D: التقييم والتحليل والرصد البيئي؛ E: إدارة وتخزين الطاقة والحرارة؛ F: ضبط الضوضاء والاهتزازات؛ G: تنظيف وإعادة تأهيل التربة؛ H: معدات الطاقات المتجدّدة؛ I: إدارة النفايات الصلبة؛ J: إدارة المخلفات السائلة؛ K: إمداد المياه.

**المصدر**: تم إعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الواردة في الشكل الرقم (٢).

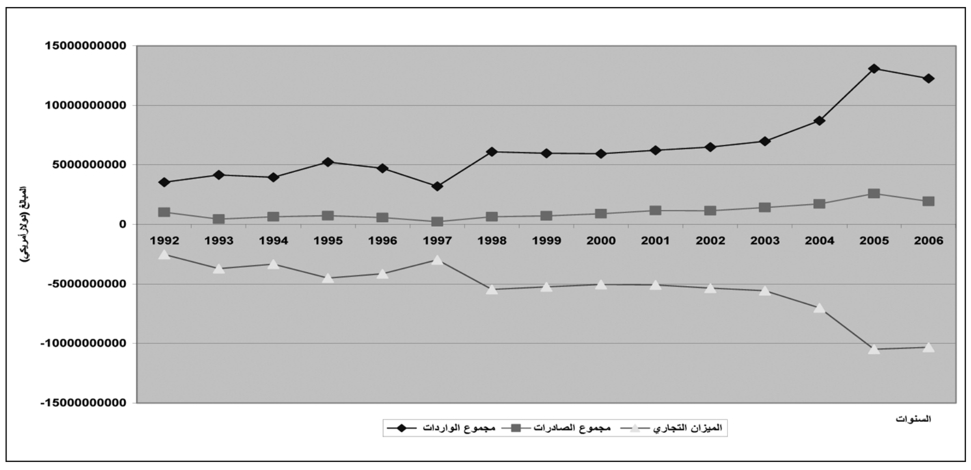
يبيّن الشكل الرقم (٣) أن منشآت الطاقات المتجدّدة، وسلع إدارة الملوثات السائلة، تهيمنان على صادرات الدول العربية من السلع البيئية طول الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٦). غير أن منشآت الطاقات المتجدّدة مالت إلى التفوّق في العام الأخير، حيث بلغ نصيبها من الصادرات الكلية من الصنف (أ) نحو ٤٥ بالمئة[٤٨]. ولعل اهتمام الدول العربية بهذه المنشآت يعتبر مرحلة انتقالية للمطالبة بتخفيضات أكثر من الدول المستوردة في جولات المفاوضات التي تلت عام ٢٠٠٦. ولم يكن تطور صادرات هاتين المجموعتين من السلع رتيباً، بل عرف الانخفاض تارة، والارتفاع تارة أخرى. ويدل تفوقهما على باقي المجموعات السلعية على أنهما مهمتان في صادرات الدول العربية.

والمؤشر الذي قد ينذر بتردّي وضعية صادرات الدول العربية من السلع البيئية هو الانخفاض الملحوظ الذي سجلته صادرات السلع ذات العلاقة بالتقييم البيئي، وإدارة النفايات الصلبة، والتحكّم في تلوث الهواء، وإدارة وتخزين الطاقة، ومكافحة الاهتزازات والضوضاء،

(٤٨) تمّ حساب النسبة بالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة.

بعد أن حققت صادراتها تحسناً بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. وقد بلغ نصيب صادرات الدول العربية من الصنف (أ) كنسبة من الصادرات العربية الكلية أقل من ٣ بالمئة عام ٢٠٠٥، وكانت هذه النسبة أقل من ١ بالمئة في معظم الدول العربية[٤٩].

## الشكل الرقم (٤)
## الميزان التجاري لتجارة الدول العربية مع دول العالم من الصنف (أ) للسلع البيئية خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٦)




**المصدر**: المصدر نفسه.

يوضح الشكل الرقم (٤) الفرق الشاسع بين صادرات وواردات الدول العربية من الصنف (أ)، حيث تتفوق الواردات على الصادرات، ممّا يعني وقوع الدول العربية في عجز يزعزع ميزانها التجاري في هذا النوع من السلع. ويزداد العجز حدّة مع مرور السنوات، حيث تجاوزت الواردات الصادرات بستة أضعاف عام ٢٠٠٦ بعد أن تراوح الفرق بينهما منذ عام ٢٠٠١ بين أربعة وخمسة أضعاف.

ويتبيّن أيضاً أنه في الوقت الذي تنمو الواردات بشكل ملحوظ، فإن الصادرات تتطور ببطء، وتكاد تكون ثابتة، كما يدل على ذلك ميل منحنى الصادرات، والشكل المتطابق الذي اتخذه منحنى الواردات، ومنحنى الميزان التجاري. واللافت للانتباه، في الشكل هو أن الصادرات والواردات من السلع البيئية انخفضت عام ٢٠٠٦، ويمكن تفسير ذلك بركود يكون قد أصاب تجارة هذا النوع من السلع في ذلك العام.

واللافت للانتباه أيضاً أن تطور واردات وصادرات الدول العربية من الصنف (أ) للسلع

(٤٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقتي الإسكوا والدول العربية،» ص ٤٢.

البيئية يتحرك في الاتجاه نفسه تقريباً، إذ لا يعني ارتفاع أحدهما انخفاض الآخر. وهذا يدل على أن السلع لا تتحرك بمنطق زيادة الصادرات، وانخفاض الواردات، أو العكس. ويستثنى من هذه الملاحظة سلع التحليل والتقييم البيئي وإدارة الملوثات السائلة. ولم تتفوّق الصادرات العربية على الواردات إلا في تجارة معدات إمداد المياه (وحدث ذلك بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤)، بالإضافة إلى معدات الطاقات المتجدّدة التي تفوّقت فيها الصادرات طول الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٦). وهنا يبدو الفرق شاسعاً بين الصادرات والواردات.

ولا تختلف وضعية التجارة العربية في السلع البيئية من الصنف (ب) عن الوضعية المسجلة بالنسبة إلى الصنف (أ)، وهنا تجاوزت واردات الدول العربية من هذه السلع صادراتها عام ٢٠٠٥ بأكثر من أربعة أضعاف، وفقاً لقائمة «EPP-Core»، في حين سجل الميزان التجاري للدول النامية ككل في العام نفسه فائضاً مهماً. كما ساهمت الدول العربية في ذلك العام بـ ٠,٦ بالمئة من الصادرات العالمية لهذا الصنف من السلع، وبلغ نصيبها من الواردات ١,٣ بالمئة[٥٠].

ومما سبق، فإن تشجيع الدول العربية على تحرير تجارتها من السلع البيئية يستوجب أن يتم بشيء من الحذر، ولا سيما إذا ما تم تقييم الخسائر التي قد تتكبدها جراء تخفيضها للرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها على وارداتها من السلع البيئية، إذا ما قورنت بالخسائر البسيطة التي تتحملها الدول المتقدمة، التي تفرض رسوماً منخفضة في الأصل.

وقد تم تقييم ما يُتوقع أن تخسره الدول العربية من العوائد الجمركية وفق القائمة الاسترشادية العربية للسلع البيئية التي تقسم السلع البيئية إلى أربع مجموعات. وتم هذا التقييم على أساس الرسوم المطبّقة من طرف الدول العربية على كل مجموعة سلعية على حدة، وهي مقدرة بـ ١٣ بالمئة للأولى، و١٤ بالمئة للثانية، و١١ بالمئة و١٧ بالمئة للمجموعتين الثالثة والرابعة على التوالي[٥١].

ويمكن القول إن الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب والكويت هي من أكثر الدول العربية تضرراً بالنسبة إلى تخفيض الرسوم على المجموعة **الأولى** التي تتضمن الوقود النظيف، بينما ينصح بالتخفيض التدريجي والمدروس في المجموعة السلعية **الثانية** التي تتكون من التجهيزات الصناعية والاستهلاكية ذات الكفاءة العالية من حيث استخدام الطاقة. وإذا ما تعلق الأمر بالمجموعة **الثالثة**، فإن الخسائر العربية تكون محدودة، ما عدا الإمارات العربية المتحدة. أما القائمة **الرابعة**، فأثرها السلبي محدود باعتبارها تضمّ القليل من السلع[٥٢].

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٥٥. للإطلاع على تقييم الخسائر في المجموعات الأربع، انظر: Sustainable Development and Productivity Division of the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), «The Liberalization of Trade in Environmental Goods and Services in the ESCWA and Arab Regions,» ESCWA, pp. 44-45.

(٥٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقتي الإسكوا والدول العربية،» ص ٥٥.

## خاتمة

من خلال هذا البحث يمكن التوصّل إلى أن قائمة السلع البيئية لم تكتمل بعد، على الرغم من انطلاق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في التفاوض حول تحرير تجارتها. وأيًّا كانت طبيعة القوائم المقترحة، فإنها لا تخضع بالضرورة للمعايير البيئية، كما كان ينتظر منها، وإنما أعدّت بطريقة تتوافق ومصالح الأطراف التي اقترحتها بكيفية احتوت العديد من القوائم على سلع لا تعدّ صديقة للبيئة. وفي المقابل تغيب عن التصنيف بعض السلع التي تحقق هذه الخاصية، وهذه تضمن مصالح الدول النامية، ومن بينها الدول العربية.

إن وضعية صادرات الدول العربية من السلع البيئية لا تختلف كثيراً عن وضعية باقي السلع، حيث تعتبر الدول العربية مستورداً صرفاً لتلك السلع، ممّا أفرز عجزاً في ميزانها التجاري مع باقي دول العالم طوال الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٦). ويعود القصور المسجل في صادرات الدول العربية من السلع البيئية، ولا سيما الصنف (أ)، إلى العوائق الفنية المفروضة عليها من الدول الصناعية. وما دامت المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة السلع البيئية، في إطار منظمة التجارة العالمية، لم تتوقف بعد، على الدول العربية أن تنتهز الفرصة، وتستفيد من أخطائها السابقة في التفاوض مع الدول المتقدمة، وألا تقدم تعهدات لا يمكن الالتزام بها، حتى لا تضطر إلى اللجوء إلى المنازعات في وقت لاحق عندما تتعارض مصالحها مع ما تم الاتفاق عليه. كما يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار متطلباتها التنموية، والتشبث بمطالبها بالنسبة إلى السلع التي تشكّل أهمية تصديرية لاقتصادياتها، وعليها أن تحاول استشراف السلع التي من الممكن أن تكون ذات أهمية عند الاتفاق على قائمة نهائية للسلع البيئية العربية.

إن أفضل إنجاز يمكن أن تحققه الدول العربية يتمثل في التفاوض ككتلة واحدة، كما تفعله باقي الاتحادات والتجمّعات الدولية الضاغطة. وبالموازاة مع ذلك، عليها المضي في التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على واردات السلع البيئية، لما لذلك من فوائد في تشجيع المستثمرين الخواص على القيام بمشاريع صديقة للبيئة. ويتحقق ذلك بفضل التحكّم في تكاليف الإنتاج الذي يعتمد على مدخلات منخفضة التكاليف. وفي هذه الحالة، يمكن للدول العربية أن تدخل كمنافس قوي في سوق صادرات السلع البيئية، مع العمل على محاولة عدم التوسع في تخفيض الرسوم الجمركية على السلع التي تعدّ الدول العربية نشطة في إنتاجها، ومن ثم يكون التحرير انتقائياً، حيث يمكن للتخفيضات الجمركية أن تشجع التجارة البينية العربية في الوقت ذاته. وعلى الدول العربية أن تناضل من أجل إدراج سلع بيئية جديدة تتلاءم وخصوصيات الاقتصاديات العربية، للتفاوض حولها في إطار منظمة التجارة العالمية.

وعلى الرغم من المنافع المتوخاة من تحرير تجارة السلع البيئية، إلا أنها تبقى محدودة بالنسبة إلى الدول العربية، طالما أن الدول الصناعية تصرّ على أن تقتصر القوائم المعتمدة على المنتجات الصناعية، التي لا يسبب استخدامها أو التخلّص من مخلفاتها، أضراراً بيئية، وهي منتجات تحتاج إلى تقنيات متطورة لا تتوفر إلا في الدول المتقدمة، مثل الأجهزة المنزلية، وأجهزة التبريد والتسخين، وهي أجهزة تنتجها الدول النامية على العموم بطاقة ذات كفاءة أقلّ، مما يقلل من حظوظ دخول منتجاتها إلى الأسواق الدولية ■